

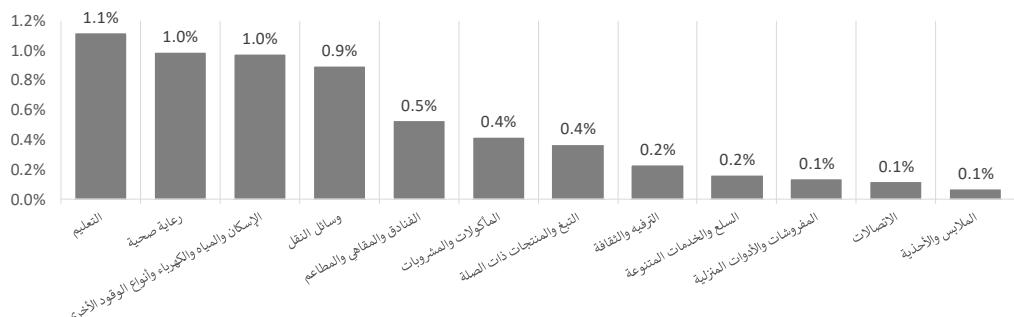
## مصر | التضخم

### ارتفاع التضخم بشهر أبريل جاء مدفوعاً بأسعار الأغذية - كما هو متوقع

بعد تسجيل معدلات متراجعة وشهرين متتالين، وصل معدل التضخم السنوي في أبريل 2020 إلى 5.9% مرتقاً من 5.3% في مارس. بينما استمر متوسط الأسعار على أساس شهرى بالارتفاع مسجلاً 1.6% في أبريل مقارنة بـ 0.6% في مارس. وجاءت الأرقام المذكورة أعلى بقليل من توقعاتنا عند 5.5% على أساس سنوي، إلا أنها لا تزال ضمن معدل التضخم المستهدف، من قبل البنك المركزي والذي حدده عند 9% ± 3%. ما زلنا نرى أن القراءات الحالية متسبة مع توقعاتنا لبيئة التضخم المستقرة، حيث لا يزال معدل التضخم الرئيسي والمعدلات المتوقعة مستقرة حول المعدل المستهدف من المركزي، وعلى الرغم من الصدمة الناتجة عن الجائحة. ومع ذلك، فإننا لا نتوقع من البنك المركزي أن **يغير أسعار الفائدة في الاجتماع القادم في 14 مايو 2020**، نظراً للتأثير المحدود للخضص الإضافي في أسعار الفائدة، على دعم معنويات السوق في الوقت الذي تسوده حالة من عدم اليقين.

الموسمية أدت لارتفاع أسعار المواد الغذائية لتدفع القراءات على المستويين السنوي والشهري: نظراً للوزن النسبي الكبير لبند الأغذية في المؤشر (33% من مؤشر أسعار المستهلك)، ومع الزيادة في أسعار المواد الغذائية في المتوسط (سنويًّا وشهرياً)، تسرعت معدلات التضخم الرئيسية خلال شهر أبريل. ارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.3% في أبريل مقارنة بمتوسط انكماش بنسبة 1.7% في مارس. جاءت هذه الزيادة مدفوعة وبشكل أساسى بالارتفاع في متوسط أسعار الدواجن بنسبة 4.5% في أبريل مقارنة بـ 1.9% بالشهر السابق له، وأسعار الفواكه بنسبة 18.6% مقابل 17.5%، في حين تراجعت أسعار الخضروات، ولكن بوتيرة أقل (-1% مقابل 8.7%). كذلك ارتفع التضخم في المواد غير الغذائية خلال تلك الفترة، وبشكل رئيسي على خلفية ارتفاع أسعار المرافق (19.5% من مؤشر أسعار المستهلك) بنسبة 6.8% على أساس سنوي مقابل 4.8% في مارس على أساس سنوي.

شكل 1: التضخم السنوي في أبريل وفقاً لحجم المساهمة



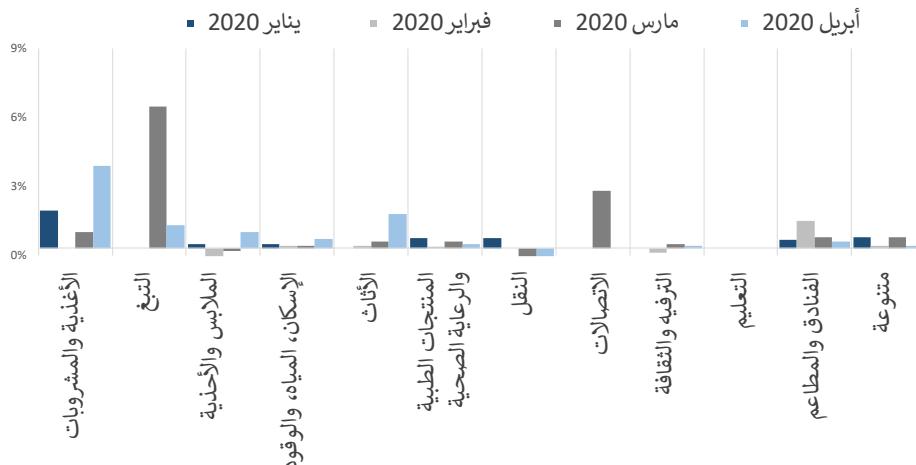
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبحاث برايم.

على أساس شهري، كان الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.6% مقارنة بـ 0.7% بالشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع متوسط أسعار معظم البندون الفرعية، متضمنة ارتفاعاً بنسبة 5% في أسعار الدواجن (مقابل 1.9% في مارس)، وارتفاع في أسعار الأسماك بنسبة 6% (مقابل 2.2% في مارس)، وارتفاع بنسبة 12.5% في أسعار الفواكه (مقابل 3.4% في مارس) و 7.9% في أسعار الخضروات (مقابل 1.3% في مارس). كان الارتفاع في معدل التضخم في البندون الأخرى غير الأغذية مدفوعاً بارتفاع نسبته 0.7% في أسعار الملابس (مقابل 1% في مارس)، وارتفاع بنسبة 0.4% في المرافق (0.1% في مارس). هذه الزيادة لم يُعوضها التراجع في مجموعة النقل والتي سجلت معدلاً بالسالب بلغ -0.4% (مقابل -1.6% في مارس)، وذلك على خلفية قرار الحكومة بتحفيض طفيف في أسعار بنزين أوكтан في 10 أبريل وللأشهر الثلاثة التالية.

مني بدير  
محلل اقتصادي أول  
+202 3300 5722  
MBedeir@egy.primegroup.org

الإثنين، 11 مايو 2020

شكل 2: التضخم الشهري وفقاً للعناصر المكونة للمؤشر منذ بداية عام 2020



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

**ارتفاع معدل التضخم الأساسي جاء مدعوماً من الزيادة في كل من قطاع الأغذية والتضخم في البنود الأخرى:** ارتفع التضخم في البنود غير الأغذية على أساس شهري وسنوي، مما دفع معدل التضخم الأساسي للارتفاع في أبريل. وبحسب بيانات البنك المركزي فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي السنوي إلى 2.4% مقارنة بـ 1.8% في مارس. كان التضخم الأساسي الشهري يسير في نفس المسار الصاعد ليرتفع إلى 1% مقارنة بـ 0.4% في مارس، وهي أعلى قراءة يسجلها التضخم الأساسي الشهري منذ أكتوبر 2019.

**انخفاض العملة المحلية وطول مدة اضطرابات سلاسل التوريد يعتبران أهم المخاطر لارتفاع التضخم مستقبلاً:** من المفترض أن يدعم كل من التراجع الكبير في أسعار السلع الرئيسية عالمياً، وغياب الضغوط من ناحية الطلب، بقاء التضخم وتوقعاته مستقرة حول مستهدفات البنك المركزي. ومع ذلك لا يمكننا تجاهل أثر تلك المخاطر والضغط الخارجي بسبب الاضطرابات الناتجة عن كوفيد-19 على مسار التضخم. دعم السيولة الأجنبية من قِبَل البنك المركزي لحماية العملة المحلية من تأثير التدفقات الخارجية الكبيرة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، كلف مصر ما يقرب من 12 مليار دولار أمريكي من الاحتياطات (الرسمية وغير الرسمية) وذلك خلال شهرين فقط. لا نتوقع استمرار هذا التدخل لفترة طويلة، نظراً للتأثير القوي لفيروس كورونا على تدفق العملات الأجنبية في الدولة، ومن ثم التأثير على الميزان الخارجي. نرى أن هناك مجالاً لتراجع العملة المحلية دون توليد ضغوط تضخمية بفضل المكاسب التي حققها الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي على مدى 14 شهراً قبل أزمة كوفيد-19.

نتوقع أن يُبقي البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة خلال اجتماعه القادم في 14 مايو 2020: إن السياسة النقدية الحالية ميسرة بالفعل، وهناك مساحة محدودة للمزيد من التحفيز، حيث سيكون تأثير خفض إضافي آخر لسعر الفائدة لتعزيز الطلب ودعم معنويات السوق محدوداً في الوقت الذي: (1) يواجه فيه الطلب ضغوطاً ناتجة عن إجراءات الإغلاق والمخاوف من حالة عدم اليقين الحالية، وزيادة معدلات البطالة؛ (2) يتعرض فيه القطاع المصري لضغط على ربحيته بسبب تفشي الفيروس. علاوة على ذلك، قد يميل البنك المركزي إلى الحفاظ على العائد الحقيقي على أدوات الدين المحلية لتكون مُريحة بما يكفي لتعويض الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية.

## برايم لتداول الأوراق المالية

### شوكت المراغي

العضو المنتدب

تليفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

### المبيعات

#### عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

#### شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

#### محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MElhenawy@egy.primegroup.org

#### نشوى أبوالعطاط

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

#### محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

#### محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

#### CFTe عمرو علاء

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAAlaa@egy.primegroup.org

#### محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

### الفروع

### المركز الرئيسي

#### برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجيزة

مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

### إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء إطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية موقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، وينشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لبيان المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداء مالي، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها اعتبرها بديلاً عن وسائلهم الخاصة ل القيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فرضيات وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محل للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعمالء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نية عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أى مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينجم عن اتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الإطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية موقع متخصص بهذا الشأن، وتفرض عدد من الواجبات والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضييقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه الواجبات أو القوانين. فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو يرتبطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة 2020 © مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.